

خبر وتعليق

## اثيوبيا تلهث خلف مقعد في مجلس الامن



دشنت الحكومة الاثيوبية رسميا في الفاتح من مارس الجاري حملتها السياسية والدبلوماسية للحصول على مقعد غير دائم لعامي 2017 - 2018 وذلك في الانتخابات التي ستجري في يونيو المقبل. وما يهمننا في هذا الصدد هو الحجج الثلاث التي صاغتها وتسعى لتسويقها السلطة الحاكمة في أديس أبابا، وهي:

### " الحجة الاثيوبية الاولى "

1 - " ستكون في خدمة كل الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة "

**الملاحظة الاولى:** اشعلت الحكومة الاثيوبية في عام 1998 حربا ضد ارتريا بإفتعال ذريعة خلاف حدودي من العدم.

**الملاحظة الثانية:** غزت الحكومة الاثيوبية الصومال واحتلته في 2006.

**الملاحظة الثالثة:** ارتريا والصومال عضوان في منظمة الامم المتحدة، واذا كانت الحكومة الاثيوبية تريد تقديم هذا النوع من الخدمات للدول الاعضاء في الامم المتحدة، فإننا على قناعة مطلقة بأن لا أحد يريد خدمات الحكومة الاثيوبية التي

تفجر الحروب وتولد القتل والدمار والكوارث والازمات وتزعزع الامن والاستقرار على الصعد الاقليمية والقارية وشبه القارية والدولية.

## " الحجة الاثيوبية الثانية "

2 - ستنهض اثيوبيا بمسؤولياتها بموجب ميثاق الامم المتحدة "

**الملاحظة الاولى:** السياسة الخارجية الاثيوبية قائمة على الروح العدوانية والتوسعية تجلت وبصورة عملية وساطعة بغزو الصومال والاعتداء على ارتريا.

**الملاحظة الثانية:** كل دول جوار اثيوبيا لا توجد بمنأى عن تلك السياسة غير المسؤولة والرامية لزعزعة امنها وسلامتها واستقرارها.

**الملاحظة الثالثة:** يردد حكام اثيوبيا نهارا جهارا بأنهم يريدون تغيير انظمة دول الجوار وتفصيلها على مقاس سياستهم الاقليمية الجنونية.

**وتأسيسا على ذلك،** فإن الحكومة الاثيوبية التي تنتهك وبشكل صارخ وفادح وفاضح نص وروح ميثاق الامم المتحدة، هي آخر من يمكنه الحديث عن احترام ميثاق الامم المتحدة.

## الحجة الاثيوبية الثالثة

3 - لبت اثيوبيا دائما نداءات الامم المتحدة للحفاظ على السلام والامن الدوليين."

**الملاحظة الاولى:** منذ صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية في 13 ابريل 2002، أي منذ زهاء عقد ونصف عقد والامم المتحدة ومجلس الامن يطالبان الحكومة الاثيوبية بقبول قرار المفوضية الملزم والنهائي والانسحاب من دون قيد أو شرط من كل الاراضي السيادية الارترية وفقا لقرار مفوضية الحدود، ولكن من دون طائل. بالعكس فالحكومة الاثيوبية مستمرة في عدم تلبية نداءات الامم المتحدة ومجلس الامن المتكررة مع سابق اصرار وترصد، ومع ذلك لا يرف لها جفن في زعم ما تزعم، وكأن العالم لا يرى احتلالها للأراضي السيادية الارترية، ولا يسمع نداءات الامم المتحدة ومجلس الامن التي تضرب بها عرض الحائط.

## واخيرا وليس آخرا:

يستخلص مما تقدم، بأن اثيوبيا في ظل وجود هذا النظام العدواني والتوسعي، لا تستحق وبكل المقاييس، وغير جديرة وبشتى المعايير، أن تتبوأ مقعدا في مجلس الامن، فما بالك ان تمثل بشكل أو آخر عموم القارة الافريقية.

5 مارس 2016